

الممارسة السياسية من منظور أخلاقي

د/ احسن خشة

جامعة 08 ماي 45 قالمة

ملخص

على الرغم من التطورات الحاصلة في مجال التواصل السياسي من حيث الأساليب والاستراتيجيات وكذا التقنيات والوسائل، إلا أننا نجد الكثير من الممارسات السياسية محل انتقادات واسعة لكونها لا تلتزم بضوابط أخلاقية مقبولة اجتماعيا وثقافيا.

وليس خافيا أن المسألة الأخلاقية ليست محل توافق بين مختلف المجتمعات والدول وحتى التنظيمات في الدولة الواحدة، لذلك يتمحور هذا المقال حول أخلاقيات التسويق السياسي من زاوية قيمية، ذلك لأن المحصول المعرفي السائد حاليا ينظر إلى الممارسة السياسية وفقا لمرجعية أخلاقية غربية المنشأ، والتي لا تتوافق دائما مع الخصوصيات القيمية .

وبغرض الوقوف على نقاط التميز في مرجعياتنا القيمية لا بد من استعراض المنظور الأخلاقي الغربي الذي يؤثر الممارسة السياسية و توضيح ما يكتنفها تطبيقها من تجاوزات وانحرافات.

Abstract

Although the major development that have been in political communication in terms of means and strategies and techniques, we found that there are a lot of are a major development in political communication in terms of means and strategies and techniques, we found that there are a lot of political practices which are largely criticized because it do not followed a specified ethics which are socially acceptable

It is obvious that the ethical issue is not a consensus matter shared by the different societies and countries ,even in organizations at the same country.

For that this article emphasis on ethical aspects in values point of view, it is due to the occidental approach of ethics which frame the political practices, and its dominant knowledge of nowadays

In order to mentioning this point in our values reference, we will present the different occidental theories of ethics in critical point of view.

مقدمة

تتزايد أهمية الممارسة السياسية في زمننا المعاصر بفعل تزايد التوظيف الإعلامي في الميدان السياسي من جهة، وبفعل تناقص الإقبال الجماهيري على المشاركة بيجابية في الحياة السياسية من جهة أخرى . الأمر الذي أدى إلى ظهور مؤسسات متخصصة تقدم خدمات تسويقية في المجالات السياسية مثل : الحملات الانتخابية، والعلاقات العامة السياسية .

ولا يخلو أي مجال من مجالات النشاطات الإنسانية من ضوابط أخلاقية تحكم سيرورته ، وترشد قراراته وتمنع تجاوزاته ، بغرض حماية الحقوق و المصالح سواء تعلقت بالأفراد أو الجماعات . ويعتبر المجال السياسي من أبرز المجالات التي كثيرا ما تتعارض فيها المصالح الخاصة للتنظيمات مع المصالح العامة للمجتمع، ويكاد يصبح أمرا اعتياديا أن نشهد انتقادات لتنظيمات عديدة ، يغيب عن سلوكياتها العملية مراعاة الاعتبارات الأخلاقية .

يبقى الانشغال الأساسي في هذا الإطار يركز أساسا على كيفية اتخاذ القرارات الأخلاقية الملائمة في مجال الممارسة السياسية. و" الملائمة " تستلزم الانضباط بقواعد أخلاقية تشكل الإطار المعنوي للفعل السياسي، ذلك لأن هذا الأخير تشوبه العديد من الانحرافات و التجاوزات من الكيانات السياسية المختلفة، في سبيل تمكينها لبرامج و أفكار و أشخاص، واستقطابا لجماهير مستهدفة، و تحقيقا لمواقع متقدمة في السوق السياسي.

ونظرا لقلّة الكتابات حول الأبعاد الأخلاقية في الممارسة السياسية، فإن هذه المقالة تأتي كمحاولة لتسليط الضوء على الخلفيات النظرية لأخلاقيات الممارسة السياسية من منظور قيمي مقارنة مع المنظور الغربي، ذلك لأن المحصول المعرفي الموجود حاليا لا يتناسب مع أهمية الموضوع وتداعياته المختلفة على مستوى الدولة والمجتمع، وكذا في السياق القومي و الدولي .

أولا: ضبط المصطلحات

1-تعريف السياسة:

تعرف الموسوعة السياسية السياسة بأنها: " دراسة المصالح المتضاربة و انعكاساتها على تكوين السلطة والحفاظ على امتيازات الطبقة الحاكمة"¹

ويقترّب التعريف -الذي جاء تحت إشراف منظمة اليونسكو في قاموس العلوم الاجتماعية- من التعريف السابق، حيث يشير إلى أنها تعنى بممارسات الأعمال الإنسانية التي تدعم أو تتابع أو تسوي الصراع بين المصلحة العامة و مصلحة الجماعات الخاصة و التي تستعمل فيها القوة.²

كما تعرف أيضا بأنها طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شئوننا الاجتماعية لا سيما فيما يتعلق بتخصيص الموارد النادرة والمبادئ التي نضعها لهذا الغرض، و كذلك الوسائل التي يستطيع من خلالها بعض الجماعات و الأفراد السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين³ .

ونخلص مما تقدم إلى أن السياسة هي أداة ترجيح بين المصالح، وأسلوب عمل في توظيف الإمكانيات والوسائل.

¹ الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج3 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1983، ص 362

² هابل عبد المولى طشطورش ، مبادئ أساسية في العلوم السياسية ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، أريد ، الأردن ، 2009، ص 15.

³ إسماعيل عبد الفتاح ، النظم السياسية وسياسات الإعلام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ، مصر ، 2004، ص 10

إن الساحة السياسية تماثل إلى حد كبير السوق الاقتصادية، فالسوق السياسية تتكون من مجموع الأفراد والمنظمات الذين لهم علاقة تأثير في القرار السياسي، وتشتمل الساحة السياسية على عناصر متعددة : الحكومة والتنظيمات السياسية، جماعات الضغط، البرلمان، المجتمع المدني. كما تتضمن مجموعة آليات مثل الانتخابات، المشاركة السياسية، التداول على السلطة، التنشئة السياسية، إدارة الصراع السياسي. بالإضافة إلى الفاعلين السياسيين مثل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وأجهزة الاستخبارات، وشبكات الجريمة المنظمة وغيرها، كما تشير كذلك إلى جملة القيم والنظم والسياسات والأدوار والمؤسسات.

2- الأخلاقيات

الأخلاق هي شكل من أشكال الوعي الإنساني يقوم على ضبط وتنظيم سلوك الإنسان في كافة مجالات الحياة الاجتماعية¹

ويعرفها "Limburg" بأنها تمثل جملة من القيم يتأسس عليها الحكم بالصحة أو الخطأ²

و"الخلق منه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم"³

ويمكن تمييز الأخلاق الحميدة عن غيرها بأنها كل سلوك فردي أو اجتماعي تلتقي النفوس البشرية على استحسانه، مهما اختلفت أديانها ومذاهبها وتقاليدها ومفاهيمها. ويلحق به ما كان أثرا من اثاره، أو فرعا من فروعها.⁴ وهناك من يفرق بين مصطلح "الأخلاق" و"الأخلاقيات" بحيث أن الأولى ذات طابع إنساني، والثانية تختص بمجتمع معين، بالإضافة إلى كون الأولى مصدرها الدين بشكل رئيسي، والثانية تستند إلى مصادر أخرى كالقوانين والأنظمة إلى جانب الدين.

كما أن هناك اختلاف بين الأخلاق والقانون، فالأولى لها طابع التزامي ينبع من ذات الفرد، أما الثاني تتوفر على إلزام خارجي، يعرض مخالفه إلى عقوبات.

وهناك من يعتقد بأن الأخلاق هي التعبير الأشمل والأقوى عن القانون، لأنها تعد قانونا داخليا وخارجيا معا.

3- أخلاقيات السياسة

تمثل جملة الضوابط والالتزامات المرتكزة على أسس معينة والتي يتحلى بها رجل السياسة تجاه الرسالة، الجمهور، المؤسسة، المهنة التي ينتمي إليها، والتي تمكنه من اتخاذ القرار السليم عند الموازنة والترويج بين مختلف التصرفات لاختيار أقومها وأنفعها بكيفية موضوعية وعادلة ومتوازنة، سعيا لتحقيق أهداف ومصالح التنظيم السياسي.

ما يضيفه التعريف الذي نقترحه لأخلاقيات الممارسة السياسية هو عبارة "مرتكزة على أسس معينة" ونعني بذلك أن هناك مرجعية معينة أو أكثر يستند إليها رجل السياسة في اختياراته وقراراته، وهي التي يترسخ في اعتقاده أو يغلب على ظنه أنها صحيحة.

¹ هند عبيدين، الأخلاق تواصل وتوازن في المجتمع الإنساني، مجلة المعارف، العدد 115، 2009، ص 74

² Limburg .V.E .Electronic Media Ethics, London, Focal press ,1994,p.3

³ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، الأخلاق الإسلامية وأسسها، دمشق، دار القلم، ص 10

⁴ المرجع السابق، ص 16

كما أن هذا التعريف يفصل الأخلاقيات إلى أبعاد في ارتباطها بالرسالة أو المضمون في حد ذاته ، وفي علاقتها بالجمهور الذي تتوجه إليه ، وفي ارتباطها بالمؤسسة التي ينتمي إليها و كذا العاملين فيها .
و الهدف من هذه الأخلاقيات هو اتخاذ قرار سياسي سليم ، و هو ليس بالأمر اليسير خاصة في ظل التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات و ما أفرزته من انعكاسات في علاقة المرسل بالمستقبل والتي أصبحت أكثر تفاعلية في ظل الفيض الهائل من المعلومات المتداولة.

4-القيم:

وهي جملة المبادئ والمعايير الموجهة للسلوك الإنساني، ويكون "مصدر القيم في الأساس الدين"¹، والمعروف أن هذه القيم نجدها مبنوثة في نصوص الوحي بشكل رئيسي، الأمر الذي يضفي عليها الطابع المقدس على اعتبار أنها وحي الهي ، وهذا يجعلها تتميز بالمثالية التي يبذل كل واحد منا ما استطاع لكي يتمثل بها أو ببعض منها، ومن البديهي أن نستنتج أن التمثل بهذه القيم بشكل كامل غير متاح للسلوك الإنساني ، فلا يمكنه الوصول إلى قمته السامقة، ولا يمكن لرجل السياسة أن يجسدها بصورة مثالية ، إنما هي محاولات للاقترب من هذه القيم بطريقة أو بأخرى، لأن السلوك البشري يعتره القصور والنقص مهما بذل من الجهد في سبيل تحقيق ذلك .

ثانيا: الأخلاقيات والسياسة ووسائل الإعلام

إن الحديث عن أخلاقيات الممارسة السياسية يرتبط أساسا بتحديد الضوابط التي ينبغي مراعاتها في تحريك الفكر السياسي في أوساط الجمهور وصولا إلى الرأي العام. لكن السؤال المطروح هنا يتمثل في ماهي طبيعة الأداة المستعملة في ذلك ؟

إن الآلية التي يتم توظيفها في هذا الإطار تتمثل في الخطاب السياسي الذي ينتقل بواسطة وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية إلى المتلقين بطريقة انسيابية تتجسد فيها الأفكار والادبيولوجيات والأهداف ، ويتاح للتنظيمات السياسية أن تتصارع فيما بينها للتأثير على ذهنيات الأفراد ومعنوياتهم واحتواء سلوكياتهم باستخدام واعى ومخطط يصعب على العامة من الناس إدراك أبعاده ومراميهِ الحقيقية .

ومما لا شك فيه أن البيئة السياسية تمتاز بالتغير المستمر، لذلك نجد أن المنتجات السياسية سواء تمثلت في أشخاص أو أفكار أو سياسات أو تنظيمات، تمر بدورة حياة كمثل الكائن الحي، فهي تظهر إلى الوجود السياسي ثم تنمو وتزدهر، وقد يرتفع شأنها بين الناس فتتضج وتستقر، وقد تأتي عليها مرحلة ضعف وانكسار فتتراجع وتندثر.

ولكن رجال السياسة يحاولون دائما أن يتكيفوا مع مقتضيات الواقع السياسي بكيفية أو بأخرى ، لكي يحققوا مواقع مقدمة و يتجنبوا مرحلة التراجع والأفول السياسي وهنا نجد الاختلاف بينهم في مدى التزامهم بالمعايير الأخلاقية في الممارسة السياسية .

والمسألة الأخلاقية تعد قضية فلسفية تصدى لها العديد من المفكرين والفلاسفة ، وتجسدت في تيارات ومدارس فكرية متعددة ، ولا تزال إلى اليوم مطروحة بقوة في جميع المجالات .

فنجد مثلا أن الفيلسوف الألماني "كانط" في فلسفته السياسية يرى أن السياسة يجب تأسيسها على الأخلاق الحسنة ، ففي هذه الحالة لا يمكن حصول النزاع بينها وبين الأخلاق ، لأن السياسة من حيث المبدأ هي ممارسة يجب أن تقوم على تطبيق الحق ومبادئ الأخلاق التي هي القوام النظري للسياسة ، وبالتالي ليس ثمة نزاع بين النظرية والممارسة²

¹ عبد الرحمن عزي، دراسات في نظرية الاتصال، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 ، ص 106

² كانط عمانوئيل، نحو السلام الدائم ، محاولة فلسفية، ترجمة نبيل الخوري، بيروت، دار صادر، 1985، ص 72

ومن ناحية ثانية : تتحول السياسة عند "كانط" إلى حالة الصراع مع الأخلاقيات عندما تتلمس الواقع والتجربة والمفعولية أي عندما تنتقل من حيز التصور إلى حيز الفعل والعمل ، فيعلن استمرارية الصراع بين الأخلاق والسياسة بقوله "يوجد وسوف يوجد دائما ، تعارض بين الأخلاق والسياسة"¹

ولقد أتاحت وسائل الإعلام المختلفة فضاء واسعا على مصراعيه أمام السياسيين ، ونخص بالذكر الوسائل السمعية البصرية والتي لها تأثيرات كبيرة على المتلقين خاصة إذا علمنا أن " التركيز على الصورة وكثرة التعرض للتلفزيون تضعف الشق الأيسر في الدماغ ومن ثم القدرة على التفكير والتحليل النقدي بينما يزداد التركيز على الشق الأيمن المتعلق باستقبال المعلومات والصور . ومن شان هذا العامل أن يصبح تأثير وسائل الإعلام قويا في الوقت الذي يتحول فيه المتلقي إلى مستقبل ساكن "²

وهنا يكون المتلقي سلبيًا وله قابلية كبيرة لتبني الأفكار والاقتناع بها دون تحليلها أو رؤيتها بطريقة نقدية، لأنه يوظف فقط الجزء المتعلق بالمعلومات ، ويعطل الجزء الخاص بالتحليل ، وفي هذه الحالة تكون الأرضية ملائمة للسياسي لتسويق خطابه السياسي وتحقيق أهدافه السياسية .

بالإضافة إلى ذلك نجد "إن تلك الصور والمعلومات ، هي التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا ، بل تحدد سلوكنا في النهاية. وعندما يعمد مدير وأجهزة الإعلام إلى طرح أفكار وتوجيهات، لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول ، ذلك أن الأفكار التي تنمو عن عمد ، تؤدي إلى استحداث معنى زائف ... ليست في الواقع سوى أفكار مموهة ومضللة "³

فرجال السياسة يحاولون بكل الطرق الممكنة تحقيق مكاسب سياسية ومواقع متقدمة في السوق السياسي لأنهم يتعاملون مع نفس الجمهور ، وهنا تكون المنافسة بين التنظيمات السياسية ، والتي تكون أشبه بالصراع الذي يتخذ أشكالًا مختلفة ، قد يكون من بين تجلياتها استعمال أساليب غير مقبولة إذا ما قورنت بالقيم المجتمعية .

إن الخطاب التضليلي الذي يوظف يستخدم أساليب الكذب والتلاعب ، يستخدم اللغة السياسية كأداة لتحقيق المآرب السياسية ، لأن "اللغة في الوجود أداة مطلقة ، وهي في السياسة قيمة مقيدة ، ولكنها في الإعلام وظيفة متحكمة "⁴ وعندما تعتمد الممارسة السياسية على الانتهازية فإنها إنما تتطرق من نظرة دونية تجاه المجتمع السياسي بحيث تعتبر "أن البشر في مجموعهم ، ليسوا سوى مادة خام يصوغها تقني السياسة كما يشاء "⁵

¹ المرجع السابق، ص 87

² عبد الرحمن عزي، الإعلام وتفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية، الدار المتوسطة للنشر، تونس، 2009 ، ص 192

³ هربرت. أ. شيلر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان ،عالم المعرفة، الكويت، عدد 234، 1999، ص 7

⁴ عبد السلام المسدي، السياسة وسلطة اللغة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2007 ، ص 9

⁵ كلاوس جورج، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، دار الحقيقة، بيروت، دت ، ص 140

إن المتصفح للمشهد السياسي في عالم اليوم يشهد الكثير من السلوكيات التي تقدم المصالح على المبادئ والقيم ، وتبيح كل وسيلة لتحقيق الغاية ، وتخدر الجماهير بوعود انتخابية كاذبة ، وتتبوأ المناصب السياسية عبر طريق محفوف بالرشاوى ، وتبيح لنفسها إدارة الحملات الانتخابية بتمويل خارجي مشبوه وبأجندات أجنبية تتعارض مع مصالح الدولة و المجتمع ، لا سيما وأن فاتورة العمل السياسي مكلفة للغاية وهي في تزايد مستمر ، لأن البيئات السياسية أصبحت عاجزة عن إبراز قيادات سياسية ذات مصداقية، فتعتمد إلى صناعاتها في المناسبات الانتخابية بأموال خيالية .

يشير الباحث في أخلاقيات التسويق "George G.Brenkert" إلى قضيتين أساسيتين ترتبطان بالبعد الأخلاقي في الممارسة السياسية¹

1-انعكاسات التسويق السياسي على الممارسة الديمقراطية

2-العلاقة بين التسويق السياسي وحرية التعبير

ففي الأولى نجد أن الحقائق يتم التعتيم عليها أو تحويرها أو وضعها في سياق آخر ، باستخدام الإشهار الهجومي "Attack ads"² ضد مرشحين آخرين ، بتوظيف غير لائق لتسجيلاتهم وتحوير لأفكارهم وآرائهم . ومن أوجه الغرابة أن هذه الإعلانات السيئة غير مقبولة تماما في التسويق التجاري في أمريكا ، ولكنها تكاد تكون مألوفة في التسويق السياسي ؟

ومن جانب آخر نجد أن أشكال الممارسة السياسية المطبقة تجعل المواطنين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مستهلكين أكثر من كونهم مواطنين مشاركين في السيرة السياسية .

وبالنسبة إلى الثانية نجد في استخدامات وسائل الاتصال وتقنياته تتيح مثلاً حق الرد على الإشهار الكاذب ولكن بعد أن يأخذ هذا الأخير مداه ويترسخ في ذهن الجمهور ووعيه ، وبالتالي لن يكون بنفس قوة التأثير المطلوبة . وفي هذا الإطار نتساءل عن المرجعية الفكرية التي يستند إليها رجل السياسة في مواقفه وسلوكياته ومعاملاته مع شركائه في المجتمع السياسي؟

إننا نجد بأن التطبيقات السياسية تتحاز إلى مذهب فكري ما سواء انطلق منه رجل السياسة عن وعي ودراية أو كان ذلك بصورة تلقائية.

¹ George G .Brenkert . Marketing Ethics .USA . Blackwell Publishing Ltd.2008 .p215

من الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها في هذا السياق الإعلان السياسي (Daisy Spot)²

ففي الانتخابات الرئاسية في سنة 1964 بين (Lyndon,B.Johnson; Barry Goldwater)

أعلن "قولد واتر" أنه مع خيار الاستخدام المنظم للأسلحة النووية التاكتيكية عندما يرى العسكريون أن هناك ضرورة لذلك. قامت إدارة حملة المنافس "جونسون" بتصميم إعلان تلفزيوني ، يظهر فتاة صغيرة تقطف في هدوء وسلام أوراق زهرة جميلة، وتعد من واحد إلى تسعة، وعندما تصل إلى العدد عشرة تنظر في السماء، ونسمع صوتاً مدوياً من خلال ميكروفون عالي الصوت. يعد الصوت الآن تنازلياً "عشرة، تسعة، ثمانية..." عند العد التنازلي نسمع ونرى انفجار قبلة نووية في عين الفتاة الصغيرة الذي ملأ الشاشة باللون الأسود. ثم نسمع صوتاً آخر يقول: هذه هي الرهانات. لنجعل العالم مكاناً آمناً تعيش فيه أطفالنا كما تدعو إليه كل الديانات" يتبعه صوت آخر صوت جونسون يتحدث عن حاجة الناس لأن يجب كل منهم الآخر أو نموت. ويختتم الإعلان قائلا: أعط صوتك لصالح الرئيس جونسون في 03 نوفمبر، الرهانات كبيرة جداً وأكبر من أن تبقى داخل البيت. أنظر: philippe J.Maarek, Political Marketing and Communication, UK,John

Libbey &Company Ltd,1995,p 15,16

والملاحظ أن هناك العديد من النظريات الغربية المنشأ، والتي تختلف من حيث المبدأ عن سياقنا الثقافي، غير أننا نجد الكثير من السياسيين ممن هم أبناء جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا ولكن سلوكياتهم ومواقفهم تتناغم مع هذه الأطر النظرية

ثالثا : الخلفية النظرية الغربية لأخلاقيات السياسة

تجدر الإشارة في مستهل عرض هذه النظريات الأخلاقية إلى أنها موجهة لتفسير السلوك الإنساني بشكل عام ، وباعتبار السلوك السياسي جزء من كل ، فإننا نخلص من خلال إسقاط وتكييف هذه النظريات الأخلاقية على الممارسة السياسية إلى أن هذا الأخير يحتكم نظريا إلى الأطر النظرية الأخلاقية التالية :

1-نظرية الواجبات الأدبية

ترى أنه من واجب الشخص أن يفعل ما هو صحيح ، وبعض الأعمال تكون دائما صحيحة ، وبعض الأعمال تكون دائما خطأ .

وعلى الرغم من أنها تتميز ببعض الحدية والصرامة، إلا أنها الأقرب إلى التعبير عن البعد الأخلاقي للعملية السياسية من وجهة نظر قيمية ، وذلك لأن الفعل السياسي يعتبر سلوكا حضاريا يرتفع بمستوى الوعي السياسي لكل أطراف العملية السياسية، وهذا لا يتأتى إلا في مناخ أخلاقي يلتزم به الجميع.

وما يجعلنا نتوخى الحذر من تطبيقات هذه النظرية، أن السياق الاجتماعي والثقافي الذي تطبق في ظلّه يمكن أن يترتب عنه الاختلاف في تكييف الأفعال السياسية، فها هو مقبول قيميا عند مجتمع قد يكون مرفوضا عند مجتمع آخر.

2-النسبية الأخلاقية

وهنا لا مجال للحديث عن معايير أخلاقية لها قابلية التطبيق عالميا، فالقرار السياسي يمكن أن يكون مقبولا فقط لمجتمع بعينه في زمن محدد وفي مكان محدد.

على الرغم من أن هذه النظرية قررت حقيقة لا جدال فيها ، إلا أنه قد يترتب على تطبيقاتها في السياق السياسي الدولي صعوبات كثيرة ، لأن العمل السياسي لا يقتصر فقط على مجال الدولة الواحدة. وترجع أسباب الغلط أو المغالطة عند أصحاب فكرة نسبية الأخلاق، إلى ثلاثة عوامل¹:

أ- تعميمهم اسم الأخلاق على أنواع كثيرة من السلوك الإنساني، فلم يميزوا الظواهر الخلقية، عن الظواهر الجمالية والأدبية، وعن العادات والتقاليد الاجتماعية، وعن التعاليم والأحكام المدنية أو الدينية البحتة، فحشروا مفردات كل هذه الأمور تحت عنوان الأخلاق، فأفضى ذلك بهم إلى الخطأ الأكبر، وهو حكمهم على الأخلاق بأنها أمور اعتبارية نسبية.

ب- أنهم جعلوا مفاهيم الناس عن الأخلاق مصدرا يرجع إليه في الحكم الأخلاقي، مع أن في كثير من هذه المفاهيم أخطاء فادحة، وفسادا كبيرا، يرجع إلى تحكم الأهواء والشهوات والعادات والتقاليد فيها، ويرجع أيضا إلى أمور أخرى غير ذلك.

ج- اعتمادهم على أفكارهم وضمايرهم فقط، وجعلها المقياس الوحيد الذي تقاس به الأخلاق.

3-نظرية الدافع

¹ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، الأخلاق الإسلامية وأسسها، دمشق، دار القلم، الجزء الأول، الطبعة التاسعة، 2011، ص102

وإعمالاً لهذه النظرية نجد أن المصطلحات التي نستخدمها حول وصف مدى مشروعية العملي السياسي ، أو عنصر من عناصرها ، لا تمكننا من وصف الواقع الموضوعي لها بقدر ما تعبر عن مشاعرنا واتجاهاتنا نحو هذا الواقع. بمعنى آخر ليس هناك صواب وخطأ في العمل السياسي ، فكل ما هنالك تقييم ذاتي شعوري إزاءه . وهذه النظرية تفتح مجالاً واسعاً للقيام بأي فعل ثم اعتماداً على التأويل السياسي يمكن إيجاد مبرراته.

4-نظرية الموقف

وهنا لا بد من النظر إلى البيئة السياسية وما تتضمنه من خصائص وملابسات لمعرفة طبيعة القرار السياسي المناسب، ومن ثم يمكننا تقييم مدى مشروعية الفعل السياسي ، فليس هناك حكم ثابت يصدق على جميع الظروف . وبالنسبة لهذه النظرية فإن اعتمادها بصورة مطلقة يفتح المجال واسعاً لتسويق أي فعل مهما بلغت درجة إساءته لمصلحة الفرد أو الجماعة .

5-النظرية الوجودية

تقوم هذه النظرية على نظرة الحادية تنفي وجود خالق للكون ، وبالتالي ليس هناك إطار مرجعي يلجأ إليه الفرد في حكمه على الأشياء من حيث كونها صواب أو خطأ . وهنا على كل واحد أن يكون سيداً لنفسه فيقيم الأشياء من وجهة نظر شخصية .

وتأسيساً على هذه النظرية يمكن أن يتحول الاجتماع البشري والعمل السياسي إلى حلبة صراع دائم لا تستقيم به الحياة السياسية بأي حال من الأحوال ، لأن كل فرد ينظر إلى سلوكياته مع الآخرين بنظرة معينة.

6-النظرية التكنولوجية

وتسمى أيضاً نظرية النتائج ، وتحكم على الممارسة السياسية من خلال النتائج التي تتحقق في نهاية المطاف ، بصرف النظر على البدايات والوسائل التي يعتمد عليها التنظيم السياسي في التواصل مع البيئة السياسية .

ومن أنصار هذا الاتجاه نجد جون ستيوارت مل، وليام بنتام، وهم يرون أن القضايا الأخلاقية لا تحكمها القيم المطلقة، ولكن تأثير فعل معين على النظام لتحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد من الناس، فالسرقة خطأ ليس لأن الوصايا العشر قالت ذلك، ولكن لأن السرقة تؤثر سلباً على الوظيفة أو الكفاءة الاقتصادية للمجتمع، فالشيء خير إذا جعل النظام يسير بشكل أفضل، وأصبحت النزعة العملية (Practicality) هي المعيار الأخلاقي الوحيد (If it works, it must be good)، وهذه النظرة النفعية هي التي جعلت الكفاءة الاقتصادية للنظام تغض الطرف عن استغلال الأطفال في العمل، وجوع الفقراء. وفي يومنا هذا في الغرب هي المسؤولة عن الإجهاض، لأنها تقلل عدد الأفراد الداخليين في نظام الأمن الاجتماعي ودولة الرفاه، وتعاقب على الموت الرحيم (Mercy killing) للمرضى الميؤوس من شفائهم لأنه يقلل عوائد المستشفيات¹.

ويمكن القول أن هذه النظرية تقوم على منطق الغاية تبرر الوسيلة ، ويمكن الاعتراض على ذلك من وجهة نظر قيمية من خلال التأكيد على أن الغاية المشروعة تتطلب الوسيلة المشروعة أيضاً . لأن القول بخلاف ذلك يسوغ لكل سياسي استخدام أي أسلوب ولو كان يندرج في دائرة غير مقبولة اجتماعياً ، بحجة أن الغاية نبيلة .

رابعاً: الاختلاف بين المنظور الإسلامي والمنظور الغربي لأخلاقيات التسويق السياسي

من خلال الأطر النظرية الأخلاقية السابقة يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

¹ محمد حسام الدين إسماعيل، الصورة والجسد دراسات نقدية في الإعلام المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 47

- 1- ما يلاحظ على النظريات الأخلاقية السالف بيانها أنها بشكل عام تمكنا من تبرير أي سلوك سياسي أيا كان نوعه، حتى ولو ثبت عمليا أنه يتسبب في أضرار للمجتمع .
- بالإضافة إلى كونها حصرت الانشغال الأخلاقي في ثنائية الوسائل والغايات، بمعنى أن موضوع الأخلاقيات ينصرف إلى الأحكام التقييمية الصادرة حول الآليات والوسائل المستخدمة في العمل السياسي، أو الأهداف والمقاصد التي يؤدي إليها توظيف هذه الوسائل.
- وهنا فرجل السياسة يمكن اعتبار سلوكه "أخلاقيا" إذا استخدم وسائل نبيلة للوصول إلى أهداف نبيلة، والعكس صحيح، ولكن المشكلة الأخلاقية الحقيقية تبرز بجلاء عندما يتم استخدام وسائل نبيلة للوصول إلى أهداف سيئة .
- 2- على الرغم من أننا قد لا نتفق من حيث المبدأ مع ما جاء في معظم هذه النظريات الأخلاقية الغربية، إلا أنها كثيرا ما تمكنا من تفسير الكثير من المواقف والأفعال السياسية على مستوى الدولة الواحدة أو ضمن السياق الدولي، سواء كان الأفراد على وعي بالمرجعية النظرية أم لا. أنظر مثلا كيف بررت "إسرائيل" اعتدائها الوحشي على أسطول الحرية وقتلها للعديد من الأتراك، وكيف وضعته في سياق الدفاع المشروع عن النفس¹.
- 3- أن هذه الأطر النظرية جاءت ضمن سياقات ثقافية وفكرية معينة، وبالتالي لا يمكننا التسليم بها وتطبيقها ضمن سياقات أخرى تتميز عنها من الناحية الثقافية.
- 4- أن المعايير التي وضعتها هذه الأطر النظرية الأخلاقية تمثل خلاصة لفهم وتجربة بشرية، وهو أمر يعترضه القصور والخلل، مما قد يحول دون إمكانية التعميم والجزم بملائمتها للتطبيق على كل المجتمعات.
- 5- أنه بالنسبة للمجتمعات العربية والإسلامية، فإنها تتميز بمنظومة قيمية أخلاقية ذات أبعاد اعتقادية تستند إلى الوحي وتتناغم مع العقل، وتحتاج إلى معاشية وتجسيد في واقع الفعل. وهنا قد يقترب السلوك السياسي أو يبتعد عن جوهر القيم الأخلاقية، لذلك يمكن القول أن ما نشهده من تجاوزات في الممارسات السياسية، إنما مرد إلى الابتعاد عن التجسيد الفعلي للقيم الأخلاقية، وليس إلى خلل في القيم الأخلاقية المفترضة.
- 6- في سياقنا الثقافي لا نجد في حدود إطلاعي - مرجعية نظرية أخلاقية، واضحة المعالم، محكمة الصياغة، يمكن الرجوع إليها في الموازنة بين السلوكيات، أو بمعنى آخر تتضمن معيارا ملائما لاتخاذ القرارات المقبولة من الناحية الثقافية في جميع مجالات الحياة ، وذلك على الرغم من الثراء الذي يميز تراثنا الثقافي والقيمي والحضاري، فحتى الرسالة المحمدية من حيث بعدها الأخلاقي كانت في الاتجاه الذي عبر عنه الحديث النبوي "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، وفي هذا اعتراف ضمني بوجود فضائل أخلاقية تميز المنطقة العربية تتوافق مع الفطرة الإنسانية السليمة.
- ومما تقدم يمكن أن نجل الفرق بين المنظور الإسلامي والمنظور الغربي لأخلاقيات الممارسة السياسية في العناصر التالية:

أ - اختلاف المنطلقات الفكرية لكل منهما:

تجدر الإشارة إلى أن النظرية التي يبنى عليها القرار الأخلاقي في الفكر الغربي ينطلق من مرجعية وضعية بشرية، تمثل اجتهدات قد يعترضها الخطأ أو الصواب، وفي سياق قيم ما بعد الحداثة فإن الموضوعات الأخلاقية هي قضايا جدلية غير محسومة²

¹ بتاريخ 31 ماي 2010 هاجمت البحرية الإسرائيلية أسطول الحرية الذي يحمل على متنه 650 متضامنا من دول مختلفة، إضافة إلى مساعدات إنسانية متوجهة إلى قطاع غزة. وقد ترتب على هذا الاعتداء ما لا يقل عن 14 قتيلا.

² لقد أصبحت القضايا الأخلاقية محل جدال إعلامي، يطلب فيه رأي الجمهور ليملي تقييمه حسب مزاجه ، لقد "درس ادوارد فيث المزاج الحواري في التلفزيون الأمريكي التي تظهر فيها بحلأ قيم النسبية الأخلاقية، وصعوبة التفرقة بين الصواب والخطأ، وضباب الحقيقة، و قام بتحليل برنامج "المعضلة الأخلاقية هذا الأسبوع" Moral

"لا توجد المعاني أو الأخلاقيات أو الحقيقة بشكل موضوعي في العالم، ولكن يكونها المجتمع، ولذلك لا يمتلك أحد الحقيقة المطلقة أو جوهر معرفة الأشياء، كما أن الاتفاق بين البشر أفضل من معرفة الحقيقة".¹

بينما القرار الأخلاقي الإسلامي يستند إلى مرجعية الوحي، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسماء الله الحسنى، وفي هذا الإطار يجتهد كل فرد في التمثيل بهذا الصفات ما أمكنه ذلك، وما يدعم ذلك أن تعبير "الأخلاقيات" في اللغة العربية له ثلاث اشتقاقات متماسكة²:

- 1- الخالق سبحانه وتعالى (في ذاته أو صفاته) "الأسماء الحسنى"
 - 2- الخلق (بفتح الخاء) أي المخلوقات ومنها الإنسان المكرم المفضل، "ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً"
 - 3- الخلق (بضم الخاء)، أي القيم التي تحكم الخلق (بفتح الخاء) بوصفها، بلغة النورسي، تجليات أسماء الخالق الحسنى.
- ورجل السياسة يمكن أن يحظى بنصيب من تجليات أسماء الله الحسنى في الكون، مثل اتصافه بالصدق، والعدل، والأمانة، والحكمة، والرحمة، والعفو، وغير ذلك من الأسماء والصفات.
- وهو يتمثل بها بدافع ذاتي فيه حرص شديد على صفاء القصد لله والانقياد لتوجيهاته ونواهيه، وليس رغبة في تحقيق محمداً عند الآخرين، أو من باب التصنع وإشباع حاجات نفسية في تحقيق العلو والمكانة عند الناس.
- ب- اختلاف المقصد والغاية:**

وفقاً للمنظور الغربي لأخلاقيات الممارسة السياسية فإن الغاية هي تحقيق السعادة الدنيوية للتنظيم السياسي أو للأشخاص، بحيث تتحقق المنافع المادية والمعنوية، خاصة إذا علمنا أن الحملات السياسية تتميز بضخامة الفاتورة اللازمة للتمويل السياسي الذي تساهم فيه التبرعات التي يتم جمعها بطريقة تقليدية أو عن طريق الدفع الإلكتروني، والتي تقدر بملايين الدولارات مما يسهم في تحقيق مواقع متقدمة سياسياً.

أما الغاية من الالتزام بالأخلاق وفقاً للمنظور الإسلامي فهي تتمثل في:³

- 1- اكتساب مرضاة الله تعالى الخالق الرازق المنعم المحي المميت الذي يجازي على الحسنة بأضعافها، ويجازي على السيئة بمثلها.
- 2- تحقيق أقساط من السعادة المستطاعة التحقيق في ظروف الحياة الدنيا، وهي أنواع السعادة التي تمنحها سنن الله في كونه، الشاملة لجميع خلقه، من امن به منهم ومن كفر به، والنجاة من أقساط من الشقاوة التي تجلبها الجرائم والجنايات وفق سنن الله في كونه، الشاملة لجميع خلقه من امن به منهم ومن كفر به.

Dilemma of the Week الذي تبشه شبكة سي بي اس CBS، ففي إحدى الحلقات ظهرت أسرة متحاببة ولكن لديها طفل يعاني تشوها في الجهاز الهضمي، الأمر الذي يستتبع أن يعيش طيلة حياته متغذياً بواسطة أنبوب، ولهذا فقد قرروا أن يخلصوه من آلامه بما يسمى "الموت الرحيم" Mercy Killing، وجاءوا ليعرضوا هذا الموضوع أو المعضلة الأخلاقية على الجمهور الذي انقسم قسمين: الأول من اليمين الديني الذي اعترض على القرار وذهب إلى المحكمة لوقف تنفيذه، والثاني الذي يرى في الموت الرحيم والإجهاض، بل في الانتحار أيضاً، حلولاً لمشكلات بعض الناس الذين تطول معاناتهم... "محمد حسام الدين إسماعيل، الصورة والجسد

¹ محمد حسام الدين إسماعيل، الصورة والجسد، ص 67

² عبد الرحمن عزي، حفريات في الفكر الإعلامي القيمي، تونس، الدار المتوسطة للنشر، 2011، ص 40

³ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، مرجع سابق، ص 88، 89

فالعمل السياسي هو من مجالات الاجتهاد البشري التي يثاب عليها المرء إن أحسن فيها صنعا ويجازى بالعقاب إن زاغ عن الطريق القويم.

ج- اختلاف الدافع للالتزام بالأخلاقيات:

يمكن القول أن الدافع الإسلامي للالتزام بالأخلاق هو تحقيق النجاح الدنيوي والفلاح الآخروي، خاصة وأن هناك من الأحاديث النبوية التي تشير إلى أن الدرجة الرفيعة في المصير الآخروي لا يدركها إلا من حسن خلقه، مصداقا لقول المصطفى-صلى الله عليه وسلم-: "أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وان كان محقا، وبيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وان كان مازحا، وبيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه" رواه أبو داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة الباهلي.

فرجل السياسية يعتمد إلى التزام فضائل الأخلاق حتى لو ترتب عليها تضییع لفرص في الساحة السياسية، ذلك لأن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها لا تكمن في مجرد الوصول إلى سلطة الحكم، لأن هذه الأخيرة مجرد وسيلة لتحقيق بها غايات أخرى، وهو في هذه الحالة لا يكلف إلا بالاجتهاد والسعي ولا يطالب بالنتيجة، وهذا النوع من التفكير هو الذي يجعله يحس بالطمأنينة والاستقرار في أحلك الظروف السياسية، وفي هذا السياق يقول أبو الأعلى المودودي: "إذا كان الأمل في نعيم الجنة، وخشية النار، راسخين بقوة في أعماق قلب الإنسان فإنهما يمدانه ببواعث قوية على ممارسة الفضائل حتى في الظروف التي تبدو له فيها نتائج تلك الممارسة شديدة الضرر له ويمدانه ببواعث تباعد بينه وبين الشرور حتى في الظروف التي يبدو فيها الشر بالغ الجاذبية والفائدة"¹

د-الاختلاف حول الصلاحية الزمنية والمكانية:

إن القواعد الأخلاقية الغربية يتم إعادة النظر فيها، كلما وجدت مصلحة ما، أو تدور مع مقتضيات الحال فيتم تعديلها وتكييفها مع الظروف والمستجدات

وفيما يتعلق بالمنظور الإسلامي فإن "الأخلاق الإسلامية هي حقائق في ذاتها، وهي ثابتة ما دام نظام الكون ونظام الحياة ونظام الخير والشر أمورا مستمرة ثابتة، وهي ضمن المفاهيم الإسلامية الصحيحة غير قابلة للتغيير ولا التبديل من شعب إلى شعب، ولا من زمان إلى زمان"²

والثبات في الأخلاق الإسلامية مرده إلى مصدرها وهو الوحي الذي له صلاحية التطبيق على مر الأزمان والأوطان، ومن غير الممكن أن تتحول الفضيلة إلى رذيلة، والعكس بالعكس.

خاتمة:

يشكل موضوع أخلاقيات الممارسة السياسية سواء على الصعيد النظري أو الممارسة التطبيقية مجالا مهما من مجالات المعرفة التي تفرض حيزا معتبرا من الدراسة و البحث لتوفير القواعد الملائمة للتصرف مع المشكلات والانحرافات التي تواجه الممارسة السياسية خاصة في ظل التطورات المذهلة التي تعرفها البشرية في عصر الإعلام والمعلومات ، وما حققته من منجزات حضارية .لقد تزايد الاهتمام بموضوع الأخلاقيات منذ العقد الأخير من القرن الماضي إلى اليوم بناء على اعتبارين أساسيين ، يتعلق أولهما بالمحتوى وما تخللته من إصابات ، أفقدته جانبا مهما من مصداقيته لدى الجمهور ، وهنا تكمن الحاجة إلى جرعة أخلاقية تعيد له عافيته وترتفع بمستوى ممارسته ، ويتعلق

¹ أبو الأعلى المودودي، منهج الحياة الإسلامية، ترجمة أحمد عبد الرحمن، دار التوزيع، 2006 ، ص 37

² عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، مرجع سابق، ص 103

ثانيهما بالسياق التكنولوجي وما أفرزه من فيض كبير في المعلومات واتساع مجال الاختيارات ، والتفاعلات وتيسر سبل التجاوزات و الانحرافات .

ولا شك أن التعامل مع العروض السياسية بوصفها سلع يصبغ العملية بصبغة تجارية قد تنحرف بها عن الطريق المستقيم سياسيا ، لأنه لا يتم غربلتها بطريقة مناسبة لكي تراعي حاجات المتلقين الحقيقية . وربما يرجع ذلك إلى تأثير الممارسة السياسية بالأساليب المستخدمة في تسويق السلع والخدمات ، فكثيرا ما نجد أن هناك سلعا لا تحقق فائدة حقيقية أو ربما تحمل أضرارا مؤكدة على المستهلكين ورغم ذلك يتم الإشهار بها والترويج لها على أوسع نطاق .ومن زاوية أخرى فإن التعامل مع المجتمع السياسي باعتبارهم مستهلكين ، يحمل الكثير من الدلالات والتي قد تكون سلبية أحيانا ، لأن فيها استخفافا بالرأي العام وقدراته على التحليل والاختيار ، فالعملية السياسية تبنى على أساس اعتبار المواطن مشارك وليس مجرد مستهلك .

وفيما يتعلق بالمرجعيات الأخلاقية فإنه يجدر القول أن تلك النظريات السابقة نشأت في بيئة غربية لها خصوصياتها الثقافية ومنطلقاتها الفكرية التي لا تتسجم بالضرورة مع سياقنا الثقافي والاجتماعي ، وكثيرا ما يمكن استعمالها لتبرير السلوكيات مهما بلغت أساءت للفرد والجماعة ، لذلك فالحاجة ملحة لصياغة نظرية أخلاقية سياسية تراعي الاعتبارات القيمية لمجتمعاتنا ، خاصة في ظل المناخ السياسي السائد حاليا والذي تتخلله الكثير من السلبيات التي لا يمكن السكوت عنها ، لأنها تنذر بتداعيات سلبية أكبر في المستقبل .

